الأمم المتحدة

FCCC/CP/2024/5

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
5 September 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف

الدورة التاسعة والعشرون

باكو، 11–22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

البند 14 من جدول الأعمال المؤقت

المنظور الجنساني وتغيُّر المناخ

تنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات والإجراءات المناخية المراعية للمنظور الجنساني التي أبلغت عنها الأطراف ضمن التقارير والبلاغات العادية المقدمة بموجب اتفاقية المناخ

تقرير توليفي من الأمانة*

موجز

يجمع هذا التقرير المعلومات المتعلقة بإبلاغ الأطراف عن السياسات والخطط والاستراتيجيات والإجراءات المناخية المراعية للمنظور الجنساني في المساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، والبلاغات الوطنية، واستراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل المقدمة إلى الأمانة حتى 31 تموز/يوليه 2024. ويشير تحليل للتقدم الذي أحرزته الأطراف في إدماج مراعاة المنظور الجنساني في جميع تقاريرها مقارنة بخط الأساس المحدد في التقرير التوليفي لعام 2022 بشأن الموضوع نفسه إلى أن الأطراف تدمج بشكل متزايد مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وخططها واستراتيجياتها وإجراءاتها المتعلقة بالمناخ، وتتناول بشكل منهجي وموضوعي المنظور الجنساني في جميع تقاريرها المقدمة بموجب اتفاقية المناخ، مع زيادة الإبلاغ عن أبعاد المنظور الجنساني فيما يتعلق ببناء القدرات وإدارة المعارف، والنظر في التنفيذ ووسائل التنفيذ المراعية للمنظور الجنساني.

* قُدِّمت هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزها بعد الموعد النهائي لأن عملية تحليل المعلومات استغرقت وقتاً أطول مما كان متوقعاً.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- طلب مؤتمر الأطراف، في دورته الخامسة والعشرين، إلى الأمانة أن ترصد وتقدم تقارير عن تنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات والإجراءات المناخية، حسب الاقتضاء، المراعية للمنظور الجنساني، التي أبلغت عنها الأطراف في تقاريرها وبلاغاتها العادية المقدَّمة بموجب اتفاقية المناخ، وأن تقدم تقريراً تجميعياً وتوليفياً لينظر فيه مؤتمر الأطراف في عامي 2022 و2024[(1)].

باء- النطاق

2- يجمع هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالسياسات والخطط والاستراتيجيات والإجراءات المناخية المراعية للمنظور الجنساني التي أبلغت عنها الأطراف في 166 وثيقة قدمتها إلى الأمانة في الفترة من 31 تموز/يوليه 2022 إلى 31 تموز/يوليه 2024: 34 مساهمة محددة وطنياً[(2)]، و22 خطة تكيف وطنية، و79 بلاغاً وطنياً، و28 استراتيجية تنمية منخفضة الانبعاثات طويلة الأجل، و3 تقارير شفافية لفترة السنتين.

3- وتحليل التقدم الذي أحرزته الأطراف في إدماج المنظور الجنساني مقارنة بخط الأساس المحدد في التقرير التوليفي لعام 2022 الذي أعدته الأمانة بشأن تنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات والإجراءات المناخية المراعية للمنظور الجنساني التي أبلغت عنها الأطراف في التقارير والبلاغات العادية المقدمة بموجب اتفاقية المناخ[(3)] يأخذ في الاعتبار أحدث ما قدمته الأطراف من كل نوع من أنواع الوثائق حتى 31 تموز/يوليه 2024: 168 مساهمة محددة وطنياً تمثل 195 طرفاً في اتفاق باريس[(4)]، و60 خطة تكيف وطنية، و51 برنامج عمل وطني للتكيف، و195 بلاغاً وطنياً، و71 استراتيجية تنمية منخفضة الانبعاثات طويلة الأجل.

4- ولم تُستعرض تقارير فترة السنتين والتقارير المحدثة لفترة السنتين لأن الأطراف في اتفاقية باريس تقوم الآن بإعداد التقارير الأولى لفترة السنتين أو أنها قدمتها، ولأن تقرير عام 2022 المحال إليه في الفقرة 3 أعلاه أشار سابقاً إلى أن البلاغات الوطنية تقدم أنسب المعلومات لتحديد خط الأساس المستخدم في هذا التقرير لأغراض المقارنة.

5- ولما كانت آخر هذه التقارير قد وردت في عام 2017، فإن هذا التقرير لا يُجمّع المعلومات من برامج العمل الوطنية للتكيف، بل يأخذ بعين الاعتبار، حيثما كان ذلك مناسباً، استعراض برامج العمل الوطنية للتكيف الـ 51 المدرجة في تقرير عام 2022.

(1) المقرر 3/م أ-25، المرفق، الجدول 5، النشاط هاء-2.

(2) يشمل هذا المجموع 33 مساهمة محددة وطنياً مقدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والمساهمات المحددة وطنياً التي قدمتها إريتريا في 19 حزيران/يونيه 2018. وقد أودعت إريتريا صكّ انضمامها إلى اتفاق باريس في 7 شباط/فبراير 2023، ووفقاً للفقرة 3 من المادة 21 من اتفاق باريس، دخل هذا الصك حيز النفاذ في 7 آذار/مارس 2023.

(3) FCCC/CP/2022/6.

(4) قدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ 27 مساهمة محددة وطنياً مشتركة واحدة وفقاً للفقرات 16-18 من المادة 4 من اتفاقية باريس، واعتُبرت مساهمة محددة وطنياً واحدة تمثل 28 طرفاً وتعكس إدراج معلومات معينة من قبلهم جميعاً.

جيم- المنهجية

6- أُجري تحليل شامل للوثائق المحال إليها في الفقرة 2 أعلاه فيما يخص الإشارات إلى المنظور الجنساني. وعلى الرغم من أن المنظور الجنساني والجنس مفهومان مختلفان، يبدو أن جل الأطراف التي أشارت في تقاريرها إلى المنظور الجنساني كانت تتحدث عن الجنس البيولوجي، مستخدمة الذكر والأنثى كمسميين من مسميات المنظور الجنساني. ولم يُعثر في الوثائق المستعرضة إلا على عدد قليل من الإشارات إلى المنظور الجنساني فيما عدا ثنائية الذكر والأنثى[5].

7- ولإتاحة إمكانية المقارنة، اتبع التحليل الذي أجري لهذا التقرير نفس المنهجية المستخدمة في تقرير عام 2022. وصُنِّفت الوثائق والإشارات المقتبسة إلى المنظور الجنساني على النحو التالي:

(أ) صُنِّفت التقارير والبلاغات وفقاً لمدى الأدلة على تحليل المنظور الجنساني أو مراعاة المنظور الجنساني فيها على أنها تتضمن إشارة هامة أو محدودة إلى المنظور الجنساني أو أنها لا تتضمن أي إشارة إليه[6]؛

(ب) حُلِّلت محتويات خطط التكيف الوطنية، والبلاغات الوطنية، واستراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل[7] لتحديد ما إذا كان إدماج المنظور الجنساني المبلغ عنه في كل وثيقة يتسق، وإلى أي حد يتسق، مع المجالات ذات الأولوية من ألف إلى دال[8] من خطة العمل الجنسانية[9]، الأمر الذي أفاد أيضاً في وضع خط أساس لمقارنة التقارير اللاحقة[10]. وقد تحقق ذلك من خلال تحليل تكرار مصطلحات رئيسية يمكن ربطها بكل مجال من المجالات ذات الأولوية وردت في الإشارات إلى المنظور الجنساني. وصُنِّفت الوثائق كذلك على أساس مستوى (1-5) الاتساق مع المجالات ذات الأولوية، حيث يشير المستوى 1 إلى أن إدماج المنظور الجنساني المبلغ عنه في الوثيقة يتسق مع مجال واحد من المجالات ذات الأولوية، ويشير المستوى 2 إلى الاتساق مع مجالين من المجالات ذات الأولوية، وهكذا حتى المستوى 4. ويشير المستوى 5 إلى أن إدماج المنظور الجنساني المبلغ عنه يتسق مع جميع المجالات الأربعة ذات الأولوية، وأن معلومات مفصلة قد قُدِّمت عن الأدوات والأساليب المستخدمة لتنفيذ استجابات سياسات مراعية للمنظور الجنساني؛

(5) على سبيل المثال، أشار أحد الأطراف في خطط التكيف الوطنية الخاصة به إلى "أشخاص من أنواع جنسانية غير ثنائية" وأشار طرف آخر إلى "2SLGBTQI+".

(6) التقارير والبلاغات التي صُنِّفت على أنها تتضمن إشارة "هامة" إلى المنظور الجنساني تعاملت مع المنظور الجنساني كمسألة شاملة لعدة قطاعات و/أو أشارت إلى تحليل المنظور الجنساني أو أدوات أخرى؛ أما تلك التي حُدِّدت على أنها تتضمن إشارة "محدودة" إلى المنظور الجنساني، فغالباً ما اقتصرت على البيانات الديموغرافية؛ وتلك التي "لا تتضمن أي إشارة إلى المنظور الجنساني" لم تحتو على أي إشارة إلى المنظور الجنساني أو المصطلحات ذات الصلة، مثل النساء أو الرجال أو الفتيات أو الفتيان.

(7) تحتوي استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل المقدمة منذ تقرير عام 2022 على إشارات إلى المنظور الجنساني أكثر من تلك التي تم تحليلها سابقاً، مما سمح بإجراء تحليل لهذا التقرير مماثل للتحليل الذي أُجري لخطط التكيف الوطنية والبلاغات الوطنية.

(8) يشير المجال ذو الأولوية ألف إلى بناء القدرات وإدارة المعارف والاتصال؛ والمجال ذو الأولوية باء إلى التوازن الجنساني ومشاركة المرأة واضطلاعها بدور قيادي؛ والمجال ذو الأولوية ألف إلى الاتساق؛ والمجال ذو الأولوية دال إلى التنفيذ المراعي للمنظور الجنساني ووسائل التنفيذ. واستُبعِد المجال ذو الأولوية هاء (الرصد والإبلاغ) من التحليل في عام 2022 لأن الأمانة كانت وحدها المسؤولة عن التتبع والإبلاغ المتعلقين بهذا المجال ذي الأولوية. وكنتيجة للاستعراض الوسيط لتنفيذ خطة العمل الجنسانية، اتفقت الأطراف في المقرر 24/م أ-27 على نشاطين إضافيين: هاء-3 (المتعلق بالأطراف التي تقدم مساهمات للاستعراض النهائي لخطة العمل الجنسانية) وهاء-4 (المتعلق بالمنظمات ذات الصلة التي تعمل على زيادة الوعي بدعم الإبلاغ عن تنفيذ خطة العمل الجنسانية). ولتحقيق الاتساق مع تقرير عام 2022، وبالنظر إلى أن الأطراف لا تدرج معلومات عن استعراض خطة العمل الجنسانية في تقاريرها وبلاغاتها العادية، استُبعِد أيضاً المجال ذو الأولوية هاء من التحليل الخاص بهذا التقرير.

(9) انظر المقرر 3/م أ-25، المرفق، الفقرات 4-7.

(10) ليس مطلوباً من الأطراف أن تدمج المنظور الجنساني في خطط التكيف الوطنية والبلاغات الوطنية واستراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل على نحو يتسق مع خطة العمل الجنسانية. لكن ذلك قد يكون مفيداً عند استعراض خطة العمل الجنسانية في المستقبل لمعرفة كيف يتسق تنفيذ الأطراف للاستجابات السياساتية المراعية للمنظور الجنساني التي أبلغت عنها الأطراف في خطط التكيف الوطنية والبلاغات الوطنية واستراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل مع المجالات ذات الأولوية.

(ج) نظراً لمحدودية حجم العينة التي تتكون من ثلاثة من تقارير الشفافية لفترة السنتين المقدمة فقط، لم يكن من الممكن إجراء تحليل كمي ذي جدوى؛ ولذلك، يحتوي هذا التقرير فقط على تحليل نصي لإدماج الأطراف للمنظور الجنساني في تقارير الشفافية لفترة السنتين.

ثانياً- إدماج المنظور الجنساني في تقارير الأطراف المقدمة في إطار اتفاقية المناخ

ألف- لمحة عامة

8- أشارت نسبة 85,2 في المائة من الأطراف إلى المنظور الجنساني في التقارير والبلاغات المحال إليها في الفقرة 3 أعلاه.

9- ويعرض الجدول 1 النسب المئوية لتلك التقارير والبلاغات التي تتضمن إشارة هامة أو محدودة إلى المنظور الجنساني أو لا تتضمن أي إشارة إليه.

الجدول 1

النسب المئوية لآخر نوع من كل وثيقة تشير إلى المنظور الجنساني من الوثائق التي قدمتها الأطراف حتى 31 تموز/يوليه 2024

الإشارة إلى المنظور الجنساني	*استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل*	*خطط التكيف الوطنية*	*برامج العمل الوطنية للتكيف[أ]*	*البلاغات الوطنية*	*المساهمات المحددة وطنياً[ب]*
إشارة هامة	25,3	90,0	94,2	65,1	81,5[ج]
إشارة محدودة	29,6	5,0	2,0	28,7	81,5[ج]
لا توجد أي إشارة	45,1	5,0	3,8	6,2	18,5

(أ) للاطلاع على تحليل لإدماج المنظور الجنساني في برامج العمل الوطنية للتكيف، انظر الوثيقة FCCC/CP/2022/6.

(ب) فيما يخص المساهمات المحددة وطنياً، تشير الأرقام إلى النسبة المئوية للأطراف، وليس النسبة المئوية للمساهمات المحددة وطنياً، التي تشير إلى المنظور الجنساني.

(ج) يبين الشكل الإشارات الهامة والمحدودة مجتمعة لأن الإشارات الواردة في المساهمات المحددة وطنياً لم تكن مصنفة بوصفها هامة أو محدودة في التحليل.

10- يعرض الجدول 2 النسب المئوية لآخر ما قدمته الأطراف من استراتيجيات تنمية منخفضة الانبعاثات طويلة الأجل، وخطط تكيف وطنية، وبلاغات وطنية حتى 31 تموز/يوليه 2024 مع إشارة هامة أو محدودة أو منعدمة للمنظور الجنساني مقارنة بخطوط الأساس المحددة في تقرير عام 2022[(11)]. وتبين المقارنة أن الأطراف تأخذ المنظور الجنساني بعين الاعتبار بشكل متزايد في تقاريرها.

(11) يتضمن تقرير عام 2022 معلومات عن المساهمات المحددة وطنياً المقدمة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى تموز/يوليه 2022، لكنه لم يضع خط أساس لجميع المساهمات المحددة وطنياً المقدمة حتى 30 تموز/يوليه 2022. وللحصول على معلومات عن المساهمات المحددة وطنياً، انظر الشكل 1.

الجدول 2

مقارنة عبر الزمن للنسب المئوية لتقارير وبلاغات الأطراف المقدمة بموجب اتفاقية المناخ التي تشير إلى المنظور الجنساني

	استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل		*خطط التكيف الوطنية*		*البلاغات الوطنية*	
الإشارة إلى المنظور الجنساني	*حتى تقرير عام 2022*	*حتى 31 تموز/يوليه 2024*	*حتى تقرير عام 2022*	*حتى 31 تموز/يوليه 2024*	*حتى تقرير عام 2022*	*حتى 31 تموز/يوليه 2024*
إشارة هامة	19,6	25,3	81,6	90,0	54,9	65,1
إشارة محدودة	21,6	29,6	5,3	5,0	27,7	28,7
لا توجد أي إشارة	58,8	45,1	13,1	5,0	17,4	6,2

11- يتبين من تحليل التقارير والبلاغات التي قدمتها الأطراف بموجب اتفاقية المناخ في الفترة من 31 تموز/يوليه 2022 إلى 31 تموز/يوليه 2024 أن المنظور الجنساني أُخِذ في الاعتبار في معظمها: فقد أشارت نسبة 89,1 في المائة من الأطراف إلى المنظور الجنساني في مساهماتها المحددة وطنياً، في حين أن 100,0 في المائة من خطط التكيف الوطنية، و96,2 في المائة من البلاغات الوطنية، و70,4 في المائة من استراتيجيات تنمية منخفضة الانبعاثات طويلة الأجل تتضمن إشارة إلى المنظور الجنساني.

باء- المساهمات المحددة وطنياً

12- حتى 31 تموز/يوليه 2024، بلغ مجموع المساهمات المحددة وطنياً المتاحة لكل طرف 168 مساهمة تمثل 195 طرفاً في اتفاقية باريس. ومن بين تلك الأطراف، أشارت نسبة 81,5 في المائة إلى المنظور الجنساني في مساهماتها المحددة وطنياً.

13- وقد زادت النسبة المئوية للأطراف التي تشير إلى المنظور الجنساني في آخر المساهمات المحددة وطنياً التي قدمتها مع مرور الوقت، كما هو مبين في الشكل 1. وفي عام 2016، أشارت أطراف قليلة فقط إلى المنظور الجنساني في مساهماتها المحددة وطنياً[(12)]؛ لكن التقارير التوليفية للمساهمات المحددة وطنياً[(13)] تظهر اتجاهاً نحو زيادة مراعاة المنظور الجنساني في المساهمات المحددة وطنياً، ويستمر ذلك بالنسبة للمساهمات المحددة وطنياً التي جرى تحليلها لهذا التقرير.

(12) انظر الوثيقة FCCC/CP/2016/2، الفقرة 191.

(13) FCCC/PA/CMA/2021/8/Rev.1 وFCCC/PA/CMA/2022/4 وFCCC/PA/CMA/2023/12.

الشكل 1

النسب المئوية للأطراف التي تشير إلى المنظور الجنساني في آخر ما قدمته من مساهمات محددة وطنياً

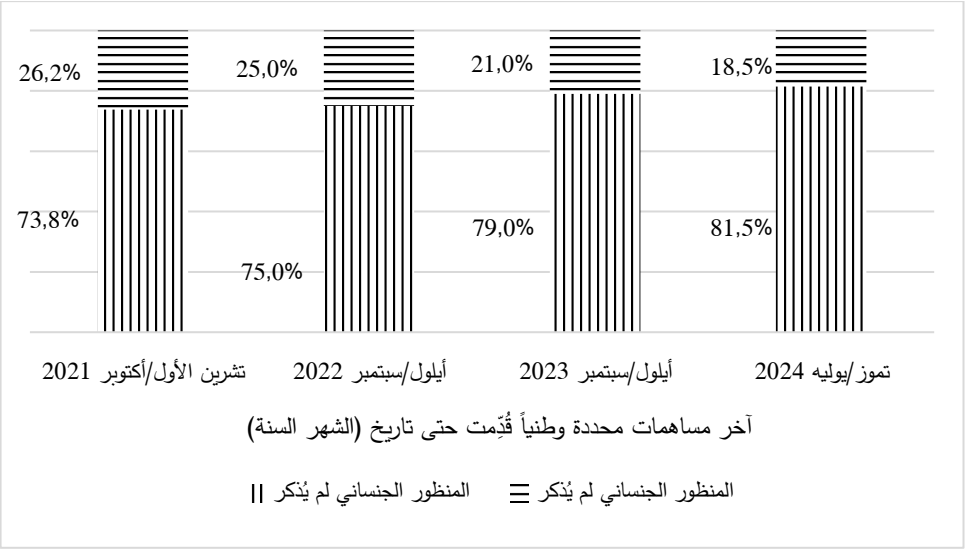

ملاحظة: يتضمن الشكل بيانات عن مراعاة المنظور الجنساني في آخر المساهمات المحددة وطنياً المبلغ عنها في أحدث التقارير التوليفية للمساهمات المحددة وطنياً (FCCC/PA/CMA/2023/12 وFCCC/PA/CMA/2022/4) وبيانات من التحليل الذي أجري للتقرير التوليفي الأول للمساهمات المحددة وطنياً (FCCC/PA/CMA/2021/8/Rev.1).

14- من بين الأطراف الـ 61 المشمولة بالمساهمات المحددة وطنياً البالغ عددها 34 مساهمة المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024، أشارت نسبة 89,1 في المائة إلى المنظور الجنساني في مساهماتها المحددة وطنياً.

15- وفي تلك المساهمات المحددة وطنياً، غالباً ما أُشير إلى المنظور الجنساني في سياق إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الترتيبات الرسمية المعمول بها للتشاور مع المجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والجمعيات النسائية، وجمعيات الشباب، وغيرها. وتشمل الإشارات إلى النُهج الشاملة والتشاركية في سياق التخطيط للمساهمات المحددة وطنياً التزامات بالانخراط أو أنشطة للانخراط مع الوزارات أو الآليات الوطنية المعنية بالمنظور الجنساني والمنظمات النسائية كجزء من تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

16- ومن بين الأطراف التي أشارت إلى المنظور الجنساني في تلك المساهمات المحددة وطنياً، وصفت نسبة 62,3 في المائة الجهود المبذولة لتعزيز الآليات المؤسسية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمل المناخي، مثلاً من خلال السياسات أو التشريعات، وتوسيع نطاق آليات التنسيق بين الهيئات القطاعية، وتعيين جهات تنسيق للمنظور الجنساني في الوزارات التنفيذية؛ في حين وصفت نسبة 11,5 في المائة مبادرات تهدف إلى زيادة التوازن الجنساني وتنوع مجموعات أصحاب المصلحة المنخرطين لدعم رصد وتقييم إجراءات التكيف، بما في ذلك المبادرات التي تستهدف قطاعات الزراعة والغابات والموارد المائية.

17- ومن بين الأطراف التي أشارت إلى المنظور الجنساني في تلك المساهمات المحددة وطنياً، أكدت نسبة 55,7 في المائة التزامها بالمساواة بين الجنسين. ولاحظت الأطراف أوجه الضعف التي تواجهها النساء والفئات الأخرى التي تعيش في أوضاع هشة بشكل أعم في مواجهة آثار تغير المناخ، ولكن أيضاً في سياق الآثار على جملة أمور منها الزراعة والصحة والطاقة والغابات والمياه والعمالة في الاقتصاد الرسمي. وعلاوة على ذلك، أشارت نسبة 55,7 في المائة من الأطراف إلى أنها وضعت خطط

عمل أو استراتيجيات وطنية للمنظور الجنساني لمعالجة أوجه الضعف هذه. وأشارت الأطراف أيضاً إلى التزامها بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والاستراتيجيات المناخية الوطنية.

18- وأشارت الأطراف التي ذكرت إجراءات مناخية مخططاً لها تراعي المنظور الجنساني أو تستجيب له إلى الدروس المستفادة من الجهود المبذولة سابقاً لإجراء تحليلات وتقييمات للمنظور الجنساني وتنفيذ مبادرات مراعية للمنظور الجنساني. ولوحظت جهود لبناء القدرات من أجل تعزيز الخبرات المتعلقة بالمنظور الجنساني في جميع القطاعات ومستويات الحوكمة، مثلاً لجمع البيانات المصنفة ووضع مؤشرات خاصة بالمنظور الجنساني لمرافقة مبادرات محددة، وتعزيز إدماج المنظور الجنساني في نظم القياس والإبلاغ والتحقق، وتنفيذ نظام الحصص لتيسير تحقيق التوازن الجنساني بين المشاركين في إجراءات التكيف والمستفيدين منها. ومن بين الأطراف التي أشارت إلى المنظور الجنساني في المساهمات المحددة وطنياً، أدرجت نسبة 4,9 في المائة أمثلة عن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، حيث أُدرجت المبادرات المراعية للمنظور الجنساني أو المستجيبة له كبنود متسلسلة في جداول لتقدير تكاليف تنفيذ أنشطة التكيف أو التخفيف أو الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات.

19- ولاحظت الأطراف أيضاً الأنشطة المذكورة في الفقرة 18 أعلاه من حيث تحديد احتياجات الدعم لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني في تخطيط وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بشكل عام، مشيرة إلى التحديات الناجمة عن عدم وجود لوائح أو حوافز لإدماج المنظور الجنساني في العمل المناخي، وتدني مشاركة المرأة في تخطيط وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، والاحتياجات إلى التدريب لبناء القدرات المؤسسية من أجل معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في سياق العمل المناخي والخبرات المتعلقة بالمنظور الجنساني بشكل عام. وأشار أحد الأطراف إلى عدم وجود بيانات مصنفة لدعم وضع إجراءات تخفيف مراعية للمنظور الجنساني ورصد وإبلاغ متعلقين بالمساهمات المحددة وطنياً بشكل أعم.

20- وقد أظهرت الأطراف مرة أخرى تقدماً في إدماج المنظور الجنساني في جميع مساهماتها المحددة وطنياً وهي الآن تتناول أبعاد المنظور الجنساني على مستوى أعلى من التفاصيل الموضوعية. وكما أُشير في الفقرات 15-19 أعلاه، أظهرت الأطراف أدلة على تحسين إدماج المنظور الجنساني كوسيلة لزيادة طموح وفعالية إجراءاتها المناخية.

جيم- خطط التكيف الوطنية

21- حتى 31 تموز/يوليه 2024، أشار إلى المنظور الجنساني 95,0 في المائة من خطط التكيف الوطنية الـ 60 التي كانت آخر ما توفر لكل طرف[14].

22- وتتضمن جميع خطط التكيف الوطنية الـ 22 التي قدمتها الأطراف بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024 إشارة إلى المنظور الجنساني: في حين تتضمن نسبة 95,5 في المائة منها إشارة هامة إلى المنظور الجنساني، مثل الإشارات إلى النهج المراعية للمنظور الجنساني والتشاركية التي تتبعها الأطراف في تلبية احتياجات التكيف، وتتضمن نسبة 4,5 في المائة منها إشارة محدودة إلى المنظور الجنساني.

23- ويبين الشكل 2 النسبة المئوية لخطط التكيف الوطنية الـ 22 تلك التي تتضمن إشارات إلى المنظور الجنساني يمكن ربطها بكل مجال من المجالات ذات الأولوية من ألف إلى دال من خطة العمل الجنسانية (انظر الفقرة 7(ب) أعلاه). وفي تغيُّر عن الإبلاغ السابق في خطط التكيف الوطنية حيث نظرت الأطراف في المسائل المتعلقة بالمجال ذي الأولوية دال بتواتر أقل، نظرت أحدث خطط التكيف الوطنية التي قُدِّمت مؤخراً في المسائل المتعلقة بالمجال ذي الأولوية دال بنفس التواتر الذي نظرت به في المسائل

(14) مع احتساب خطط التكيف الوطنية من البلدان الأطراف النامية والمتقدمة.

المتعلقة بالمجال ذي الأولوية ألف، مما يبرز جهود الأطراف الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تخطيطها وإجراءاتها في مجال التكيف.

الشكل 2

النسبة المئوية لخطط التكيف الوطنية المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024 التي تتضمن إشارات إلى المنظور الجنساني تتسق مع المجالات ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية

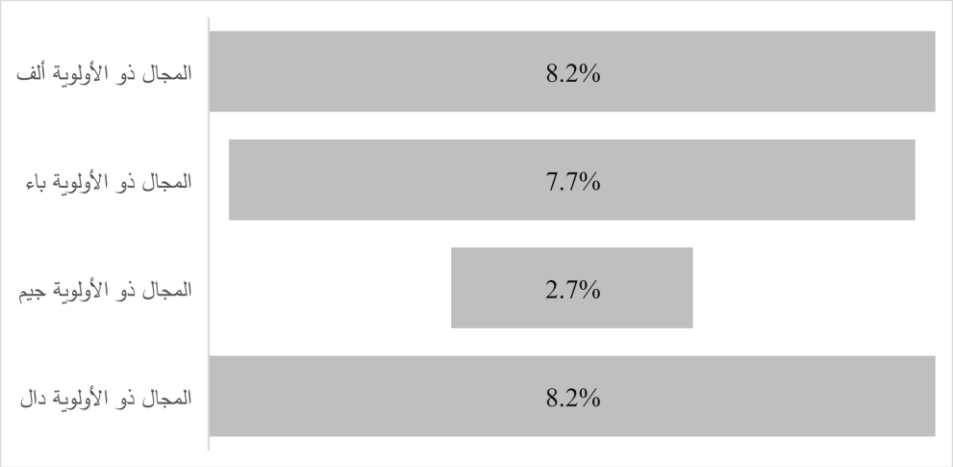

24- حقق ما يقرب من 30 في المائة من خطط التكيف الوطنية المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024 المستوى 5 (انظر الفقرة 7(ب) أعلاه) في حين لم يحقق أي من خطط التكيف الوطنية ذلك في السابق، حيث لم تتسق الإشارات إلى المنظور الجنساني مع جميع المجالات الأربعة ذات الأولوية في خطة العمل الجنسانية فحسب، بل قُدِّمت أيضاً معلومات مفصلة عن الأدوات والأساليب المستخدمة لتنفيذ استجابات السياسات المراعية للمنظور الجنساني، كما هو مبين في الشكل 3.

الشكل 3

النسب المئوية لخطط التكيف الوطنية المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024 حسب مستوى إدماج المنظور الجنساني

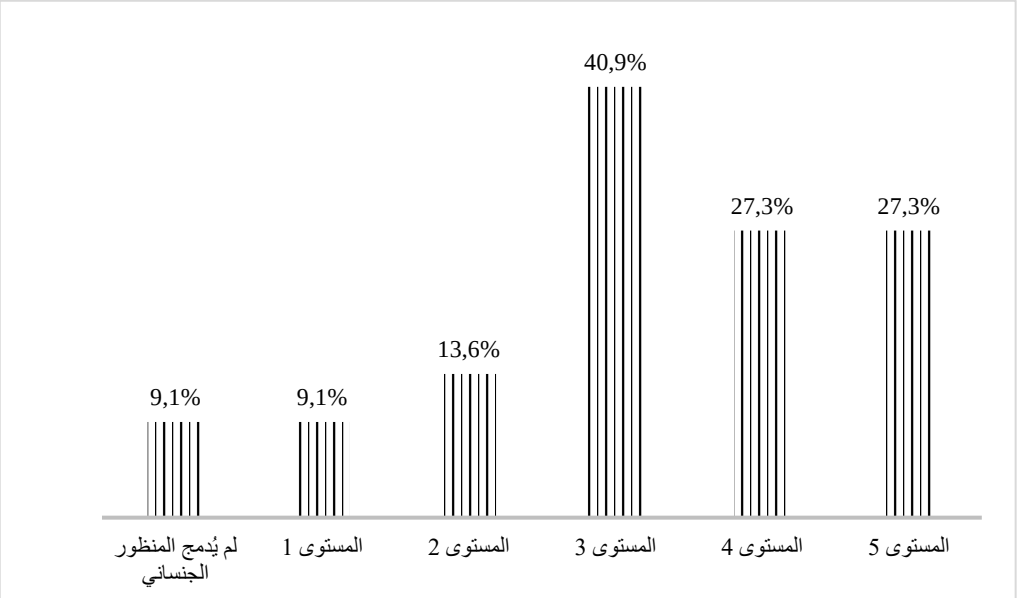

ملاحظات: (1) انظر الفقرة 7(ب) أعلاه للاطلاع على معلومات عما تشير إليه المستويات؛ (2) بما أن القيمة الخاصة بالمستوى 5 تتداخل مع تلك الخاصة بالمستويات الأخرى، فإن مجموع جميع المستويات يتجاوز 100 في المائة.

25- إن خطط التكيف الوطنية التي قُدِّمت بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024 وأظهرت إدماجاً كبيراً للمنظور الجنساني ذكرت المنظور الجنساني أيضاً في عدة سياقات مماثلة، بما في ذلك فيما يتعلق بزيادة التعرض والضعف في مواجهة الآثار على الصحة وسبل العيش والتعليم والتوظيف؛ وكأولوية شاملة لتخطيط التكيف وتنفيذه؛ وفيما يتعلق بانخراط أصحاب المصلحة في جميع مراحل عملية خطط التكيف الوطنية؛ وأمثلة على الأنشطة أو الالتزامات الرامية إلى تعزيز الترتيبات المؤسسية لتمكين إجراءات التكيف المراعية للمنظور الجنساني.

26- وأدرجت نسبة 68,2 في المائة من الأطراف في خطط التكيف الوطنية هذه أمثلة على المشاريع المراعية للمنظور الجنساني المنفذة والتقدم المحرز في وضع وتنفيذ إجراءات التكيف المراعية للمنظور الجنساني، وأشارت نسبة 86,4 في المائة منها إلى فوائد النُهج الشاملة والتشاركية في تعزيز قدرة الفئات التي تعيش في أوضاع هشة على التكيف. وشملت الأمثلة على التقدم المحرز في تطوير وتنفيذ إجراءات التكيف على الصعيد الوطني التقدم المحرز في توسيع نطاق التشريعات أو السياسات المناخية لتلبية احتياجات الفئات التي تعيش في أوضاع هشة، في حين كثيراً ما أُشير إلى الرصد والتقييم المراعي للمنظور الجنساني كتحدٍّ مستمر على أساس الدروس المستفادة.

27- وغالبًا ما كانت الأنشطة المدرجة في خطط التكيف الوطنية المصنفة ضمن مجال الأولوية دال من خطة العمل الجنسانية تهدف إلى زيادة توافر واستخدام بيانات وإحصاءات ومؤشرات المنظور الجنساني وأدوات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وركزت الأنشطة المصنفة ضمن المجال ذي الأولوية ألف على التدريب وحلقات العمل، وبناء القدرة على الصمود والتمكين الاقتصادي، وزيادة استخدام تقييمات المخاطر وقابلية التأثر المراعية للمنظور الجنساني. وتضمنت بعض أنشطة خطط التكيف الوطنية ذات الصلة بالمجالات ذات الأولوية ألف وباء ودال مؤشرات محددة للمنظور الجنساني لتيسير الرصد والتقييم.

28- وفي خطط التكيف الوطنية، أشارت نسبة 50 في المائة من الأطراف إلى التحديات التي تعترض التمكين من رصد أكثر شمولاً لإجراءات التكيف المراعية أو المستجيبة للمنظور الجنساني، بما في ذلك الحاجة إلى بناء القدرات بغية زيادة الخبرات المتعلقة بالمنظور الجنساني، والتوجيهات الخاصة بقطاعات محددة لإدماج اعتبارات المنظور الجنساني في إجراءات التكيف، وزيادة التنسيق بين الهيئات المنفذة. وذُكرت كتحدٍّ أيضاً الحاجة إلى التمويل لتعزيز القدرة على إدماج المنظور الجنساني ومعالجة اعتبارات المنظور الجنساني، وأُدرجت تقديرات تكاليف التنفيذ للعديد من الإجراءات والأنشطة المخطط لها التي تتضمن عنصراً من عناصر المنظور الجنساني.

دال- البلاغات الوطنية

29- حتى 31 تموز/يوليه 2024، أشار إلى المنظور الجنساني 93,8 في المائة من خطط التكيف الوطنية الـ 195 التي كانت آخر ما توفر لكل طرف.

30- ومن أصل الـ 79 بلاغاً وطنياً التي قدمتها الأطراف المدرجة وغير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية في الفترة من 31 تموز/يوليو 2022 إلى 31 تموز/يوليو 2024، تتضمن نسبة 63,3 في المائة إشارة هامة إلى المنظور الجنساني، مثلما هو الحال فيما يتعلق بمراعاة المنظور الجنساني وإدماجه، في حين تتضمن نسبة 32,9 في المائة إشارة محدودة إلى المنظور الجنساني، مثل لمحة سكانية مصنفة حسب الجنس أو إحصاءات قطرية. ولا تتضمن نسبة 3,8 في المائة فقط من البلاغات الوطنية أي إشارة إلى المنظور الجنساني.

31- ويوضح الشكل 4 النسبة المئوية للبلاغات الوطنية المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024 التي يمكن فيها ربط إدماج المنظور الجنساني المبلغ عنه بالمجالات ذات الأولوية من ألف إلى دال من خطة العمل الجنسانية. وتشير معظم هذه البلاغات الوطنية إلى المنظور الجنساني أو تحيل إلى سياسات مراعية للمنظور الجنساني باستخدام مصطلحات رئيسية يمكن ربطها بالمجالات ذات الأولوية من ألف إلى دال من خطة العمل الجنسانية.

الشكل 4

النسبة المئوية للبلاغات الوطنية المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024 التي تتضمن إشارات إلى المنظور الجنساني تتسق مع المجالات ذات الأولوية من خطة العمل الجنسانية

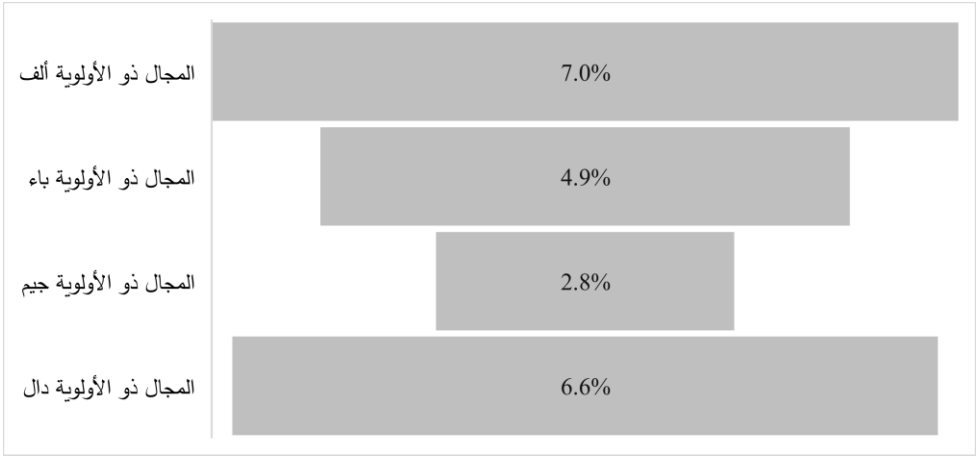

32- من بين البلاغات الوطنية المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024، تشمل نسبة 22,8 في المائة أنشطة تتسق مع جميع المجالات الأربعة ذات الأولوية وتتضمن في الوقت نفسه تفاصيل تنفيذ أو وسائل تنفيذ تراعي المنظور الجنساني، كما يتضح من الشكل 5، في حين أن 4,0 في المائة فقط من البلاغات الوطنية التي تم تحليلها لتقرير عام 2022 بلغت المستوى 5.

الشكل 5

النسب المئوية للبلاغات الوطنية المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024 حسب مستوى إدماج المنظور الجنساني

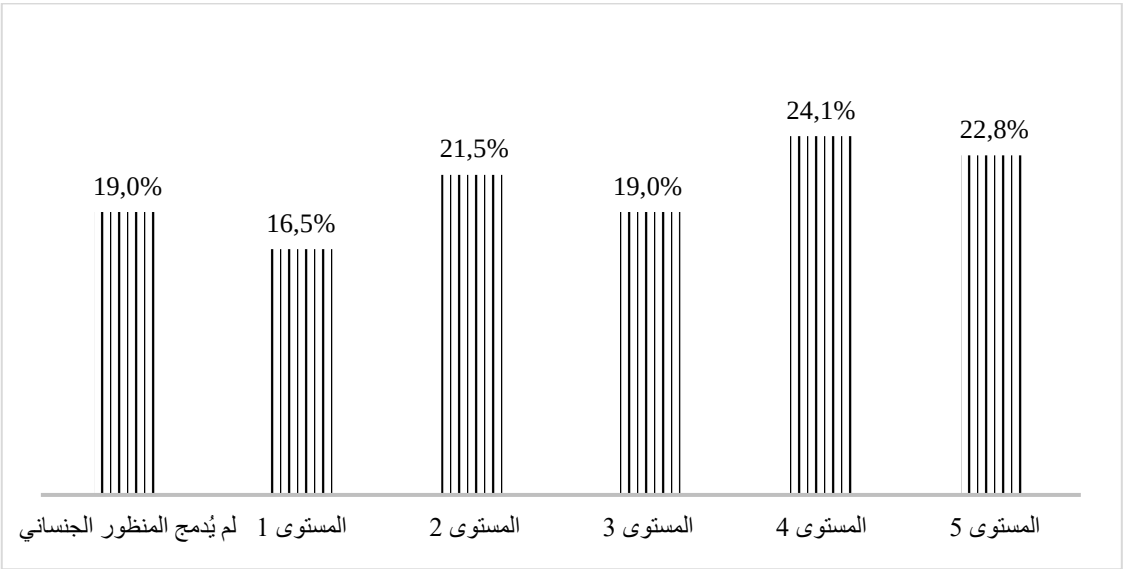

ملاحظات: (1) انظر الفقرة 7(ب) أعلاه للاطلاع على معلومات عما تشير إليه المستويات؛ (2) بما أن القيمة الخاصة بالمستوى 5 تتداخل مع تلك الخاصة بالمستويات الأخرى، فإن مجموع جميع المستويات يتجاوز 100 في المائة.

33- أكدت إشـــارات الأطراف إلى المنظور الجنســـاني في البلاغات الوطنية المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024 مجدداً التزامها بالمساواة بين الجنسين. ومن بين الأطراف التي قدمت تلك البلاغات الوطنية، أدرجت نسبة 6,3 في المائة المساواة بين الجنسين ضمن مبادئها التمويلية كشـــرط لتقديم الدعم، بما في ذلك التمويل المناخي، مع الإشـــارة إلى متطلبات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة والمشاريع التي تقدم طلبات للحصول على تمويل.

34- وفي تلك البلاغات الوطنية، قدمت نسـبة 54,4 في المائة من الأطراف معلومات مفصـلة عن عناصر المنظور الجنساني ذات الصلة بظروفها الوطنية وأدرجت بيانات مصنفة حسب القطاع ذات صلة بالظروف الوطنية العامة. وكثيراً ما ذُكر المنظور الجنساني في سياق مواطن الضعف وسبل العيش وبناء القدرة على الصـــمود. وكانت غالبية طفيفة من الإجراءات المبلغ عنها تهدف إلى إدماج مراعاة المنظور الجنساني في جميع إجراءات التكيف، تليها الإجراءات الشاملة وإجراءات التخفيف. وأشارت الأطراف إلى مجموعة من الأدوات والمبادئ التوجيهية لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأنشطة، بما في ذلك تطبيق منظور جنسـاني على الاسـتثمار العام، والميزنة المراعية للمنظور الجنسـاني، ووضـع مؤشـرات مخاطر تراعي المنظور الجنساني، واستخدام مؤشرات للمنظور الجنساني.

35- وخصصت نسبة 30,4 في المائة من الأطراف فروعاً منفصلة من البلاغ الوطني للتركيز على عناصر المنظور الجنساني بشكل عام أو حسب القطاع. وغالباً ما تضمنت هذه الفروع توصيات وأنشطة تتسق مع المجالات ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت الأطراف إشارات إلى تقييمات وتحليلات المنظور الجنساني التي أُجريت والتي تصب في الأنشطة والمؤشرات القطاعية، مثلاً عن طريق تحديد أهداف تتعلق بالمنظور الجنســاني للأنشــطة الرامية إلى بناء القدرات المؤســســية والهيكلية للإبلاغ في قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة.

36- وأدرجت نسـبة 12,7 في المائة من الأطراف بعداً للمنظور الجنســاني في دراســة الوعي العام بالمخاطر المناخية، وأبلغت عن نتائج المسح أو التقييم في البلاغات الوطنية مع توزيعها حسب المنظور الجنســاني والعمر والتعليم. وقدمت هذه الأطراف التزامات مفصــلة باعتماد نهج أكثر شــمولاً في مجال الاتصالات بهدف زيادة الوعي العام بالتخطيط الوطني للمناخ وإيجاد ملكية عامة أكبر في تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمناخ.

37- وقدمت نسـبة 30,4 في المائة من الأطراف أمثلة عن المشـاريع اللازمة للنهوض بالمسـاواة بين الجنســين في الإجراءات المناخية، وأشــارت إلى الدور التمكيني الهام للشــراكات بين أصــحاب المصــلحة المتعددين. وشملت الشراكات المجتمعات المحلية التي تعمل مع بعضـها البعض بمشاركة مباشرة وفعالة من النساء لإدارة وصيانة وتشغيل أنظمة المياه؛ وممثلي الحكومة والأوساط الأكاديمية والمنظمات النسائية الذين يعملون لتعزيز التمكين الاقتصـــادي للمرأة؛ وجلســـات بناء القدرات التي تنظمها الوزارات المعنية بالمنظور الجنسـاني والطاقة والتعليم لتعزيز المسـاواة بين الجنسـين في قطاع الطاقة المتجددة؛ والشـراكات مع الجهات الفاعلة الدولية التي تقدم الدعم المالي وغيره من أنواع الدعم لتعميم مراعاة المنظور الجنســاني في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ المناخيين بطريقة تراعي المنظور الجنسـاني. وتلقى أحد المشـاريع دعماً مالياً لتطوير منصة للقياس والإبلاغ والتحقق لتتبع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التحليلات القطاعية.

هاء- استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل

38- حتى 31 تموز/يوليه 2024، أشـار إلى المنظور الجنسـاني 54,9 في المائة من اسـتراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل الـ 71 التي كانت آخر ما توفر لكل طرف.

39- وتضمنت غالبية استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل البالغ عددها 51 استراتيجية تم تحليلها لتقرير عام 2022 إشارة محدودة إلى المنظور الجنساني أو لم تتضمن أي إشارة إليه، وبالتالي لم تقدم معلومات كافية لإجراء نفس عملية التحليل التي أجريت لخطط التكيف الوطنية والبلاغات الوطنية. وعلى الرغم من تقديم عدد أقل (28) من استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024، فإن إدماج المنظور الجنساني كان هاماً بما يكفي لاستخلاص بعض الاستنتاجات فيما يتعلق بمراعاته في إعداد التقارير.

40- ومن بين تلك الاستراتيجيات الـ 28 من استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل، تتضمن نسبة 32,1 في المائة إشارة هامة إلى المنظور الجنساني، مثلاً في إشارة إلى إدماج المنظور الجنساني ومراعاته، في حين تتضمن نسبة 39,3 في المائة منها إشارة محدودة إلى المنظور الجنساني، ولا تتضمن النسبة المتبقية البالغة 28,6 في المائة أي إشارة إلى المنظور الجنساني.

41- وتتضمن نسبة تتراوح بين 25,0 و35,7 في المائة من استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024 إشارة إلى المنظور الجنساني في سياق المجالات ذات الأولوية من ألف إلى دال من خطة العمل الجنسانية، كما هو مبين في الشكل 6.

الشكل 6

النسبة المئوية لاستراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024 التي تتضمن إشارات إلى المنظور الجنساني تتسق مع المجالات ذات الأولوية من خطة العمل الجنسانية

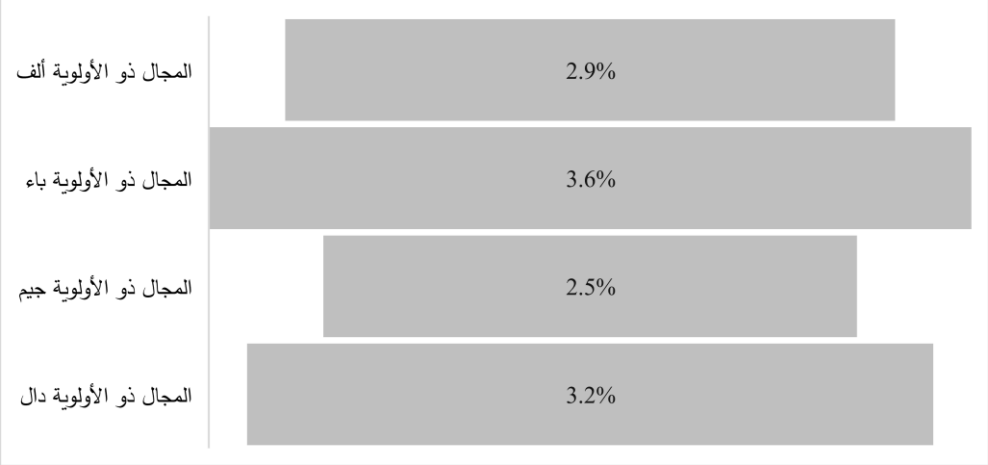

42- من بين استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024، تتسق نسبة 14,3 في المائة مع جميع المجالات الأربعة ذات الأولوية من خطة العمل الجنسانية وتصف وسائل التنفيذ بالتفصيل، كما هو مبين في الشكل 7.

الشكل 7

النسب المئوية لاستراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024 حسب مستوى إدماج المنظور الجنساني

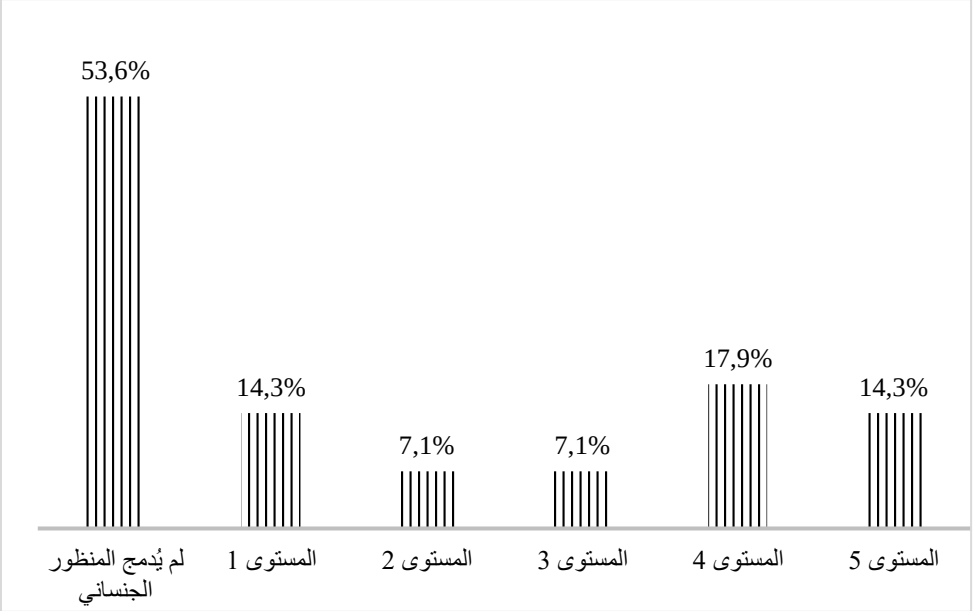

ملاحظات: (1) انظر الفقرة 7(ب) أعلاه للاطلاع على معلومات عما تشير إليه المستويات؛ (2) بما أن القيمة الخاصة بالمستوى 5 تتداخل مع تلك الخاصة بالمستويات الأخرى، فإن مجموع جميع المستويات يتجاوز 100 في المائة.

43- أكدت الأطراف التي أشارت إلى المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل تلك التزامها بالمساواة بين الجنسين كأولوية شاملة في الرؤية والمبادئ الخاصة باستراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل. وكما هو الحال مع التقارير الأخرى، أُدخِل المنظور الجنساني في سياق مواطن الضعف وأُدرِج في وصف الظروف الوطنية من خلال بيانات مصنفة.

44- ومن بين الأطراف التي أدمجت المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل، قامت نسبة 50,0 في المائة بذلك في سياق البيانات الديموغرافية ومواطن الضعف؛ في حين أدرجت نسبة 39,3 في المائة منها دراسات عن مشاركة المرأة في سوق العمل والقطاعات المختلفة، بما في ذلك الطاقة. وأشارت الأطراف إلى عزمها على تنفيذ إجراءات مناخية مراعية للمنظور الجنساني، على الرغم من تقديم أمثلة قليلة على إجراءات محددة. وأشارت الأطراف أيضاً إلى المنظور الجنساني في سياق المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث، مثلاً كيف يمكن لمراعاة المنظور الجنساني أن تزيد من فعالية إجراءات التخفيف.

45- ونظرت الأطراف في قضايا المنظور الجنساني من خلال المبادرات التي وُضِعت لزيادة مشاركة المرأة في إجراءات التكيف والتخفيف، وغالباً ما ذكرت إشراك المرأة كعامل تمكيني لتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالمناخ. ومن بين الأطراف التي أشارت إلى المنظور الجنساني في استراتيجياتها الخاصة بالتنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل، فعلت نسبة 32,1 في المائة منها ذلك في سياق قطاع الطاقة، مع تفصيل الاستراتيجيات والمشاريع والمبادرات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في هذا القطاع؛ وركزت نسبة 17,9 في المائة من الأطراف على المنظور الجنساني في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية لبناء مجتمعات قادرة على الصمود. وأشار أحد الأطراف إلى خطط أو استراتيجيات العمل الوطنية المتعلقة بالمناخ المراعية للنوع للاجتماعي بوصفها توجيهات لتنفيذ إجراءات مناخية مراعية للمنظور الجنساني، ونظر طرف آخر في المنظور الجنساني في سياق الانتقال العادل.

واو- تقارير الشفافية لفترة السنتين

46- لما كانت ثلاثة تقارير شفافية لفترة السنتين فقط هي التي قُدِّمت حتى 31 تموز/يوليه 2024، فإن هذا التقرير لا يتضمن أكثر من ملاحظات أولية بشأن السياسات والخطط والاستراتيجيات والإجراءات المناخية المراعية للمنظور الجنساني الواردة فيها. وتشير تقارير الشفافية الثلاثة لفترة السنتين إلى المنظور الجنساني فيما يتعلق بالبيانات الديموغرافية، ويتضمن اثنان منها إشارات أكثر موضوعية. وأُدرجت إشارات إلى المنظور الجنساني في الفصول التي تتناول الظروف الوطنية والترتيبات المؤسسية، والمعلومات المتعلقة بآثار تغير المناخ والتكيف، والمعلومات المتعلقة بالدعم المطلوب والمتلقى في شكل تمويل وتطوير ونقل للتكنولوجيا، وبناء للقدرات. وأشار أحد الأطراف إلى خطته الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتغير المناخ كإطار رئيسي لرصد تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية. وعلاوة على ذلك، قدمت الأطراف أمثلة على تنفيذ الأنشطة المراعية للمنظور الجنساني في مرفقات تقارير الشفافية لفترة السنتين الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، أشار أحد الأطراف إلى دعم وضع استراتيجية وطنية للتمكين المناخي مع التركيز على المساواة بين الجنسين من أجل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة القدرة على الصمود أمام آثار تغير المناخ.

47- وذُكِر المنظور الجنساني أيضاً في سياق التمكين الاقتصادي مع التركيز على رائدات الأعمال والنساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وكذلك في الزراعة والغابات والاقتصاد الأزرق، من بين مجالات أخرى. وسُلِّط الضوء على بعض الثغرات المعرفية، بما في ذلك الحاجة إلى بناء خبرات في مجال المنظور الجنساني والبنية التحتية للبيانات، وإجراء تحليلات مراعية للمنظور الجنساني لقطاعات اقتصادية محددة.

ثالثاً- الاستنتاجات

48- بالنظر إلى جميع الوثائق التي تم تحليلها، ذكرت نسبة 81,5 في المائة من الأطراف المنظور الجنساني في آخر المساهمات المحددة وطنياً المتاحة لديها؛ في حين أُشير إلى المنظور الجنساني في 95,0 في المائة من خطط التكيف الوطنية، و96,2 في المائة من برامج العمل الوطنية للتكيف، و93,8 في المائة من البلاغات الوطنية، و54,9 في المائة من استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل التي قدمها كل طرف مؤخراً. وقد ورد ذكر المنظور الجنساني بشكل كبير في 90,0 في المائة من خطط التكيف الوطنية المذكورة، و94,2 في المائة من برامج العمل الوطنية للتكيف، و65,1 في المائة من البلاغات الوطنية، و25,3 في المائة من استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل.

49- ومن بين الوثائق المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024، أشارت نسبة 89,1 في المائة من الأطراف إلى المنظور الجنساني في المساهمات المحددة وطنياً، في حين تشير إلى المنظور الجنساني 100,0 في المائة من خطط التكيف الوطنية، و96,2 من البلاغات الوطنية، و71,4 من استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل، و100,0 في المائة من تقارير الشفافية لفترة السنتين. ومن بين هذه الوثائق، تتضمن نسبة 95,5 في المائة من خطط التكيف الوطنية، و63,3 في المائة من البلاغات الوطنية، و32,1 في المائة من استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل، و66,7 في المائة من تقارير الشفافية لفترة السنتين إشارة هامة إلى المنظور الجنساني.

50- وتأكيداً للاتجاه الذي تم تحديده في تقرير عام 2022، ظل إدماج المنظور الجنساني في السياسات والإجراءات المتعلقة بالمناخ يتزايد في جميع أنواع الوثائق التي استُعرِضت لهذا التحليل. وحدثت زيادة في الإشارات إلى المنظور الجنساني في جميع أنواع الوثائق منذ تقرير عام 2022، وتشير جميع تقارير الشفافية لفترة السنتين الواردة حتى 31 تموز/يوليه 2024 إلى المنظور الجنساني.

51- وتشكل الزيادة في عدد استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل التي تراعي المنظور الجنساني مقارنةً باستراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل التي جرى تحليلها لتقرير عام 2022 تطوراً إيجابياً نظراً لأهمية هذه الاستراتيجيات في تحديد رؤى الأطراف على المدى الطويل. وقد أُدمجت اعتبارات المنظور الجنساني أيضاً بشكل أكثر موضوعية ودُمِجت بشكل أعمق في النهج القطاعية واقترنت بإشارات أكثر تواتراً إلى وسائل تنفيذ مراعية للمنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024 مقارنة بتلك التي تم تحليلها لتقرير عام 2022. ويمكن ملاحظة الشيء نفسه في جميع المساهمات المحددة وطنياً، وهو أمر تعترف به الأطراف وتستخدمه بشكل متزايد كفرصة لإدماج المنظور الجنساني بهدف تعزيز طموح وفعالية تخطيطها المناخي.

52- وظل واضحاً في آخر التقارير المتاحة لكل طرف اتجاه لوحظ في تقرير عام 2022 فيما يتعلق باختلاف ملحوظ في الكيفية التي تدمج بها البلدان المتقدمة المنظور الجنساني في تقاريرها المقدمة بموجب اتفاقية المناخ مقارنة بالبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. فالبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ما زالت تدمج المنظور الجنساني بشكل منهجي في تقاريرها العادية في إطار اتفاقية المناخ، في حين تشير البلدان المتقدمة إلى المنظور الجنساني في غالب الأحيان إشارة محدودة أو لا تشير إليه بالمرة، لا سيما في البلاغات الوطنية واستراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل.

53- واستمرت جميع الأطراف تقريباً في ذكر المنظور الجنساني في سياق البيانات الديمغرافية. وكما هو الحال في تقرير عام 2022، حدد تحليل التقارير المقدمة بين 31 تموز/يوليه 2022 و31 تموز/يوليه 2024 العديد من الإشارات إلى المنظور الجنساني في سياق بناء القدرات وإدارة المعارف، وبالتالي الاتساق مع المجال ذي الأولوية ألف من خطة العمل الجنسانية. ولكن، لوحظت زيادة كبيرة في معظم التقارير في الإشارات إلى التنفيذ ووسائل التنفيذ المراعية للمنظور الجنساني (المجال ذو الأولوية دال من خطة العمل الجنسانية)، مما يعكس التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل العمل المناخي. وقد لوحظت زيادة مقابلة في المشاريع التي تتضمن عناصر المنظور الجنساني، وأُجري مزيد من تحليلات وتقييمات المنظور الجنساني، مما يغذي مجموعة واسعة من المعارف التي تدعم التخطيط والتنفيذ المناخيين المراعيين للمنظور الجنساني. وأبرزت أطراف كثيرة في تقاريرها فوائد النُهج الشاملة والتشاركية في التخطيط والتنفيذ المناخيين، وأشار بعضها إلى إدماج المنظور الجنساني كشرط لتوفير الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم للتخطيط والتنفيذ المناخيين. وأشارت الأطراف إلى الحاجة إلى الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم لتوليد وجمع وتحليل البيانات والإحصاءات المصنفة حسب المنظور الجنساني، والحاجة إلى تعزيز المعارف والأدلة المتعلقة بالمنظور الجنساني وتغير المناخ، بما في ذلك في سياق قطاعات محددة، وإلى الرصد والتقييم وتوسيع نطاق آليات التعاون المؤسسي من خلال السياسات والتشريعات، والموارد البشرية والمالية، وبناء القدرات.

54- وعلى الرغم من أن المنظور الجنساني والجنس مفهومان مختلفان، يبدو أن جل الأطراف التي أشارت في تقاريرها إلى المنظور الجنساني كانت تتحدث عن الجنس البيولوجي مستخدمة الذكر والأنثى كمسميين من مسميات المنظور الجنساني. ولا تزال الإشارات إلى المنظور الجنساني تتمحور حول المرأة، لا سيما فيما يتعلق بالضعف. وبالتالي، فإن غالبية الإجراءات والأنشطة المقابلة المذكورة في التقارير تركز على تعزيز سبل العيش والقدرة على الصمود. ويشكل قطاع الصحة محور تركيز رئيسي في خطط التكيف الوطنية فيما يتعلق بالقدرة على التكيف المراعية للمنظور الجنساني، في حين تنطوي استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل والبلاغات الوطنية أيضاً على تركيز شديد على العمالة وقطاع الطاقة. وهناك تقارير قليلة تناولت الرجال أو اعتمدت نهجاً متقاطعاً.

55- وبصفة عامة، ارتفع مستوى تفاصيل الإشارات إلى المنظور الجنساني، حيث خصصت بعض الأطراف أجزاء من تقاريرها لأبعاد المنظور الجنساني أو تقييمات المنظور الجنساني الخاصة بقطاعات محددة أو وسائل التنفيذ المراعية للمنظور الجنساني. وعموماً، يعكس الإبلاغ مراعاة المنظور الجنساني كوسيلة لزيادة طموح وفعالية العمل المناخي، وأكدت غالبية الأطراف من جديد التزامها بالنهوض بالمساواة بين الجنسين كأولوية شاملة للقيام بذلك.